

آخر التطورات: دخلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2023 بقوة دفع قوية في النمو، غير أنها بطيئة. وقد أعلنت البلدان المصدرة للنفط، التي شهدت معدلات نمو مرتفعة على مدى عشر سنوات ومعدلات بطالة منخفضة خلال العام الماضي، تخفيضاتٍ في إنتاجها من النفط. وواجهت البلدان المستوردة للنفط عدة تحديات، أبرزها ارتفاع معدلات التضخم، مع تباطؤ النمو بشكل ملحوظ في عام 2023.

ومع تلاشي الانتعاش الذي تمتعت بها البلدان المصدرة للنفط نتيجة لارتفاع أسعاره وتراجع الطلب العالمي عليه، فقد تباطأ النمو في إنتاج النفط بسرعة من معدلات ثنائية الرقم سُجّلت في أواخر عام 2022. وشهدت المملكة العربية السعودية تراجعاً في نمو الناتج من معدلات ثنائية الرقم في منتصف عام 2022 إلى 3.9% في الربع الأول من عام 2023، مدعوماً بالأنشطة غير النفطية. وفي قطر، تباطأ النمو الاقتصادي في أوائل عام 2023 بعد تحقيق نمو مرتفع على مدى عشر سنوات في الربع الأخير من عام 2022 بدعم من بطولة كأس العالم لكرة القدم.

وشهدت الاقتصادات المستوردة للنفط استمرار الأوضاع السلبية حتى عام 2023، حيث بلغ متوسط تضخم أسعار المستهلكين مستويات لم تشهد لها خلال أكثر من عشر سنوات خلال النصف الأول من العام. وفي مصر، أدت محدودية قدرة البلاد على الحصول على النقد الأجنبي والتحول إلى سعر صرف أكثر مرونة إلى فقدان الجنيه نحو نصف قيمته بين بداية عام 2022 ومايو/أيار 2023. وقد أفضى ارتفاع التكاليف، وصعوبات تأمين المدخلات المستوردة، وتباطؤ الطلب العالمي إلى التأثير على النشاط الاقتصادي في البلاد، مع تقلص الإنتاج الصناعي (باستثناء النفط) في العام المنتهي وحتى يناير/كانون الثاني. وفي المغرب، يؤدي استمرار الجفاف وارتفاع معدلات التضخم إلى إضعاف النمو، مع ارتفاع معدلات البطالة في مارس/آذار 2023 إلى معدلات تفوق الذروة التي بلغت إبان تفشي جائحة كورونا.

الآفاق المستقبلية: من المتوقع أن يتباطأ معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليحقق 2.2% في عام 2023، مع إجراء تعديلات بالنقصان عن توقعات يناير/كانون الثاني لكلٍ من البلدان المصدرة والمستوردة للنفط. ومن المتوقع أن ينتعش معدل النمو في المنطقة في عام 2024 ليصل إلى 3.3%، مع انحسار التضخم والظروف العالمية المعاكسة، وارتفاع إنتاج النفط.

ومن المتوقع أن يتباطأ معدل النمو في البلدان المصدرة للنفط إلى 2.0% في عام 2023، وهو انخفاض كبير عما كان متوقعاً قبل ستة أشهر فقط، وذلك قبل أن يعاود الانتعاش ليسجل 3.2% في عام 2024. وتمثل التخفيضات المعلنة في إنتاج النفط في عام 2023 والتي من المتوقع أن يتم إلغاؤها تدريجياً في عام 2024 جزءاً كبيراً من تعديل التوقعات. وفي المملكة العربية السعودية، من المتوقع أن يؤدي خفض إنتاج النفط إلى ركود الإنتاج الصناعي والصادرات، مع تباطؤ النمو من 8.7% في 2022 إلى 2.2% في 2023 وانكماش في قطاع النفط هذا العام. وشهدت آفاق النمو في العراق والإمارات العربية المتحدة تعديلاً مماثلاً بالانخفاض في عام 2023 وتعديلاً بالارتفاع في عام 2024.

ولا تزال البلدان المستوردة للنفط تواجه مصاعب على المستوى المحلي، ومن ثم يُتوقع أن يتباطأ معدل النمو في هذه الاقتصادات إلى 3.4% في عام 2023، بانخفاضٍ قدره 0.7 نقطة مئوية عن توقعات يناير/كانون الثاني. وفي مصر، من المتوقع أن يتباطأ معدل النمو إلى 4.0% في السنة المالية 2023/2022 (يوليو/تموز 2022 - يونيو/حزيران 2023) بسبب تشديد السياسات العامة، والانخفاض الحاد في قيمة العملة، وارتفاع تكاليف الإنتاج. وفي المغرب، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو ليسجل 2.5% في عام 2023 ارتفاعاً من 1.1% في العام السابق مدعوماً بالمرونة في قطاعي السياحة وصناعة السيارات. ومن المتوقع أن يؤدي سوء الأحوال الجوية إلى تأجيل عودة الإنتاج الفلاحي إلى طبيعته بعد سنوات متتالية من الجفاف.

المخاطر: لا تزال المخاطر التي تواجه التوقعات تصب في الغالب في الجانب السلبي، حيث تميل كفة ميزان المخاطر بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط نحو الهبوط بدرجة أكبر بكثير من البلدان المصدرة للنفط. فالإقتصادات المستوردة للنفط معرضة للتحويلات الكبيرة في الشعور السائد في الأسواق، وذلك

نظراً لارتفاع مستويات ديونها الحكومية وانخفاض احتياطياتها من النقد الأجنبي. ولا تزال البلدان المصدرة للنفط تعتمد بصورة كبيرة على عائدات النفط، ويمكن لأي تحرك عالمي نحو التعجيل بالتحول للطاقة الخضراء أن تجعل هذه الاقتصادات عرضة لانخفاض غير متوقع في الطلب على الوقود الأحفوري.

تنزيل تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية <https://bit.ly/GEPJune2023FullEN>

التنبؤات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (النسبة المئوية للتغير السنوي ما لم يُتكرّر خلاف ذلك)					
2025f	2024f	2023f	2022e	2021	2020
إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق (بمتوسط أسعار الدولار الأمريكي في الفترة 2019-2020)					
2.1	2.4	1.7	3.2	3.4	-5.1 الجزائر
3.1	3.2	2.7	4.9	2.7	-4.6 البحرين
5.9	5.4	4.4	3.0	4.8	1.2 جيبوتي
4.7	4.0	4.0	6.6	3.3	3.6 أ مصر
1.9	2.0	2.2	2.9	4.7	1.9 أ إيران
3.7	6.0	-1.1	7.0	1.6	-12.0 العراق
2.4	2.4	2.4	2.5	2.2	-1.6 الأردن
2.4	2.6	1.3	7.9	1.3	-8.9 الكويت
..	..	-0.5	-2.6	-7.0	-21.4 ب لبنان
..	-1.2	31.4	-29.8 ليبيا ب
3.5	3.3	2.5	1.1	7.9	-7.2 المغرب
2.6	2.8	1.5	4.3	3.1	-3.4 عُمان
3.1	2.9	3.3	4.6	1.5	-3.6 قطر
2.5	3.3	2.2	8.7	3.9	-4.3 المملكة العربية السعودية
..	..	-5.5	-3.5	1.3	-0.2 سوريا ^١
3.0	3.0	2.3	2.5	4.4	-8.8 تونس
3.4	3.4	2.8	7.9	4.4	-5.0 الإمارات العربية المتحدة
3.0	3.0	3.0	3.9	7.0	-11.3 الضفة الغربية وطرزة
..	2.0	-0.5	1.5	-1.0	-8.5 اليمن ^٢

المصدر: البنك الدولي.

ملاحظة: ت = تقديرات، ف = توقعات. يجري تحديث توقعات البنك الدولي باستمرار وفقاً لما يُستجد من معلومات أو يطرأ من تغيرات في الظروف (العالمية). ومن ثم، فإن التوقعات الواردة هنا قد تختلف عن تلك الواردة في وثائق أخرى للبنك الدولي، حتى إذا كانت التقييمات الأساسية لأفق البلدان لا تختلف اختلافاً كبيراً في أي وقت من الأوقات.

أ. تشير إلى السنة المالية. يُرجى الرجوع إلى المرفق الخاص بالمنطقة للاطلاع على تفاصيل تقارير السنة المالية.
ب. التنبؤات بشأن لبنان (بعد عام 2023)، وليبيا (بعد عام 2022)، وسوريا (بعد عام 2023)، واليمن (بعد عام 2024) مستبعدة بسبب ارتفاع درجة عدم اليقين.